وفي مضاربة النوازل اتخذ داره حظيرة غنم في سكة غير نافذ والجيران يتداولون بينهن السرقين ولا يمنعون على الذي عاده ليس لهم في الحكم منعه عن ذلك وعن ابي يوسف من اتخذ داره حماما وتأذى الجيران من دخانها فلهم منعه الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران وهذا خلاف ابي حنيفة وفي اجارات النوازل اراد ان يتخذ في داره تنورا في بيت لم يكن في القديم ويضر ذلك بجدار جاره ضررا بينا فان كان لا يعلم ان دوران او اورج دوران لم يكن له ان يمنعه عن ذلك لانه وان كان يتصرف في ملك نفسه انما يطلق له بشرط ان لا يضر بغيره وهذا خلاف قول ابي حنيفة ان من تصرف في ملك نفسه ليس للجار منعه وان كان يتضرر بذلك التصرف وقال ابو القاسم الصفار يمنع من ذلك واخذ بقول ابي القاسم كثير من مشايخ بلخ وبخارى رحمهم الله قال استاذنا رحمه الله تعالى تعني بقول ابي حنيفة في اقبيح الوقائع والغصب والضمان مسائل من هذا الجنس وفي واقعات النوازل اراد ان يزرع في ارضه زرعا ولا يشك في غلبة دراجان الذي في اسفل ارضه في قرار فقال ابو بكر ان علم انه ليس في ارضه مستقر الماء ليس له ذلك ان يزرع هذا ان زرعا لا يحتمل الماء الذي يسقى وان كان قد يحتمل الا ان حمأة ارضه تخرج منه الماء او يؤدي انبداده الى دراجان ليس له ان يمنعه من الزرع وفي مسائل شتى من النوازل دار لرجل مثل صفا جعل احد صاحبي الدارين في داره اصطبلا وكان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار الذي قال ابو القاسم اذا كان وجه الدواب الى الجدار لا يمنع وان كان لا حوافر لها اليه فللجار منعه وهذا ايضا خلاف جواب الكتاب وعند ابي حنيفة رحمه الله ان رجلا شكى اليه من بئر حفرها جاره في داره

فقال له ابو حنيفة رحمه الله احفر في دارك بقرب من تلك البئر بئرا بالوعة ففعل وكان ينجس بئر الاول فكسرها فسئل الشافعي بذلك ففي مسئلة الاصطبل لا يمنع من له ذلك كيف ما كان وجه الدواب ثم اذا خرب دار الجار وعلم انها خربت بسبب الاصطبل فلصاحب الاصطبل قال الظهير الذين لا يضمن لان فعل الدواب لا يضاف اليه فلو ضمن انما يضمن بالتسبب وهو ادخال الدواب فاذا لم يكن متعديا في ذلك لا يضمن بخلاف ما لو ساق الدابة الى زرع غيره حتى افسدته لانه في السوق متعد فيضمن وفي صلح النوازل اراد ان يتخذ لبستانه فرسا شجرا في داره جاز له ذلك ليس لجاره منعه وبين حائط جاره اربعة اذرع قال ابو القاسم العبرة في الفاصل بمقدار ما يدفع الضرر ولا يقدر بالذراع فقد يكون الارض رخوة فيصل اليه الماء في زيادة اربعة اذرع وربما كانت صلبة لا يصل اليها الماء في اقل من اربعة اذرع وجواب الكتاب ما ذكرنا انه ليس له الغرس في دار مطلقا ليس للجار منعه من ذلك ولو ان رجلا له بيت حائط بينه وبين جاره وصاحب البيت يريد ان يبني فوق هذا البيت وليس له ان يضع الخشب على هذا الحائط الا ان يبني في حائط نفسه من غير ان يحتمل الحائط المشترك لم يكن للجار منعه وفي شرب النوازل رجل له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة فاحدث اطاق جلوعه على جدار المسجد وفعه من غير ان يضع اطرافه من غير ان يحدث على جدار المسجد بناء ومنعه من ذلك اهل السكة قال ابو القاسم ان كان لهذا الجدار ارهن الجدار الذي بين المسجد والسكة واهل السكة في ذلك شرع اذا كان ستر الهم وان كان لهذا الجدار غير الجدار الذي يلي السكة فليس لاهل السكة في ذلك كلام في الحاوي

يكون